تقرير اجتماع لجنة الإشراف

تاريخ الاجتماع:

الجمعة 26 فبراير 2021 على الساعة العاشرة صباحا

مكان الاجتماع:

اجتماع عن بعد

المشاركون:

- السيد أحمد العمومري، قطاع إصلاح الإدارة،
- السيد احمد السباعي، جمعية برلمانيون مغاربة ضد الفساد،
- السيدة نادية احمايتي، الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب،
- السيدة هدنة بناني، الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب،
- السيد أحمد العوني، منظمة حريات الاعلام والتعبير – حاتم،
- السيد عبد الحكيم شافعي، الفضاء الجمعوي،
- السيد أحمد البرنوصي، ترانسبرنسي المغرب،
- السيد محمد نايح، جمعية حركة بدائل مواطنة،
- السيد سعيد شكري، الاتلاف المغربي للمناخ والتنمية المستدامة،
- السيد حليمة غيات، قطاع العلاقات مع البرلمان
- السيدة سعدية البهموت، وزارة العدل،
- السيد أحمد برادة، وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة– مديرية الميزانية،
- السيدة هجر شرقاوي، وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة – مديرية الميزانية،
- السيدة وفاء صديقي، وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة – مديرية الميزانية،
- السيدة سارة العمراني، قطاع إصلاح الإدارة،

- السيدة حاتم مورادي، قطاع إصلاح الإدارة،
- السيدة وئام المستمد، قطاع إصلاح الإدارة،
- السيد عبد النبي البراصني، قطاع التربية الوطنية،
- السيد إسماعيل بلفلاح، وزارة الصحة،
- السيد رشيد الأعوج، وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة،
- السيد ياسين عثماني، وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة،
- السيد يوسف عمراوي، وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة،
- السيدة هدى بويهي، أرشيف المغرب،
- السيد نور الدين لصفر، وكالة التنمية الرقمية،
- السيد عبد العالي كوكبي، وزارة الطاقة والمعادن والبيئة.

جدول أعمال الاجتماع:

- تذكير بأهم الأنشطة المنجزة في إطار ورش الحكومة المنفتحة،
- عرض حول تقدم مراحل إحداث منتدى المجتمع المدني،
- تقديم تقرير عن مرحلة الإعداد المشترك لخطة العمل الوطنية الثانية للحكومة المنفتحة،
- عرض مشاريع الالتزامات المقترحة للفترة 2021-2023،
- تقديم ملاحظات عامة حول مشاريع الالتزامات المقترحة،
- برمجة الأنشطة المقبلة.

النقاط المتداولة:

تذكير بأهم الأنشطة المنجزة في إطار ورش الحكومة المنفتحة:

- أهم المحطات التي ميزت ورش الحكومة المنفتحة بالمغرب:
  - تشكيل لجنة وطنية لتحضير انخراط المغرب في مبادرة الشراكة من أجل حكومة منفتحة،
  - استيفاء المعايير وانخراط المغرب في المبادرة،
  - اعتماد خطة عمل وطنية أولى للحكومة المنفتحة للفترة 2018-2020،
  - انخراط كل من البرلمان المغربي ومجلس جهة طنجة تطوان الحسيمة في المبادرة.

- وضع نظام حكامة خاص بالحكومة المنفتحة بالمغرب (لجنة الإشراف، لجنة التنفيذ و منتدى المجتمع المدني)،
- إحداث بوابة الحكومة المنفتحة بالمغرب www.gouvernement-ouvert.ma،
- تنفيذ خطة العمل الوطنية للحكومة المنفتحة 2018-2020 بنسبة 84%.

تقدم مراحل إحداث منتدى المجتمع المدني:

- عقد مجموعة من الاجتماعات الافتراضية، خلال الشهرين الماضيين، من طرف ممثلي المجتمع المدني، تم خلالها اعداد مسودة النظام الداخلي للمنتدى ومسودة الميثاق الذي سينظم عمل هذا المنتدى،
- تنظيم ورشة عمل بالصخيرات بشراكة مع المعهد الديموقراطي الوطني NDI، تم خلالها الاتفاق على منهجية اشتغال المنتدى من خلال:
  - استكمال الوثائق التنظيمية للميثاق،
  - اقتراح منهجية انخراط الجمعيات المشكلة للمنتدى،
  - اقتراح خطة عمل المنتدى لمدة سنتين،
  - تعيين فريق تقني لمساعدة الأعضاء لإنجاز برنامج العمل.
- ما بعد ورشة الصخيرات:
  - تم بلورة مشروعين لدعم الدينامية الحالية للمجتمع المدني مع كل من الحكومة البريطانية ووكالة التعاون الفرنسي، في انتظار ردهما.
  - توزيع المهام بين ممثلي المجتمع المدني في لجنة الإشراف من أجل استكمال التحضير لإحداث المنتدى خلال الشهرين القادمين.

تقديم تقرير عن مرحلة الإعداد المشترك لخطة العمل الوطنية الثانية للحكومة المنفتحة:

- التذكير بالمنهجية المعتمدة،
- عرض أهم مخرجات مرحلة تجميع المقترحات،
- عرض لائحة مشاريع الالتزامات المقترحة.

عرض مشاريع الالتزامات المقترحة للفترة 2021-2023

الإدارة المعنية	الالتزامات المقترحة
وزارة الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان (قطاع العلاقات مع البرلمان)	1. إحداث البوابة الوطنية لتكوين الجمعيات عن بعد.
	2. إعداد وإحالة مشروع قانون التشاور العمومي على المسطرة التشريعية
	3. إعداد وإحالة مشروع قانون التطوع التعاقدي على المسطرة التشريعية
	4. تطوير بوابة الشراكة مع جمعيات المجتمع المدني.
وزارة الداخلية (المديرية العامة للجماعات الترابية)	5. تعزيز الحق في الحصول على المعلومات بالجماعات الترابية عبر إدماجها في منصة chafafiya.ma
	6. إنشاء موقع إلكتروني نموذجي يوضع رهن إشارة الجماعات الترابية مع توفير آليات تدبيره
	7. 1إعداد دليل من أجل انخراط الجهات في مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة (OGP)
	8. تجميع مبادرات المشاركة المواطنة بجهة طنجة-تطوان-الحسيمة ونشرها لتعميمها على باقي الجماعات الترابية بشراكة مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
وزارة العدل	9. انخراط كافة الفاعلين في مجال القضاء والقانون في جهود تنزيل مشاريع الرقمنة وتحديث الإدارة القضائية وفق رؤية استراتيجية شاملة وموحدة
	10. انخراط المهن القانونية والقضائية في مشروع التحول الرقمي لمنظومة العدالة
	11. نشر الأحكام والقرارات والاجتهادات القضائية عبر الخط وبالمجان لفائدة مهنيي القضاء والباحثين والعموم
	12. التقعيد القانوني لاستعمال الوسائط الإلكترونية في الإجراءات القضائية
وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة (مديرية الميزانية)	13. تحسين جودة ميزانية المواطن
	14. تحسين الشفافية المالية

الإدارة المعنية	الالتزامات المقترحة
وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة (قطاع إصلاح الإدارة)	15. إصدار ومواكبة تفعيل ميثاق المرافق العمومية
	16. وضع نظام مندمج لإتاحة المعلومات العمومية المتاحة بالمواقع العمومية
	17. تفعيل شبكة الحق في الحصول على المعلومات
	18. تنزيل مبدأ شفافية المساطر والإجراءات الإدارية وفق مقتضيات القانون رقم 55.19
وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي (قطاع التربية الوطنية)	19. تعزيز قيم النزاهة والإنصاف والاستقامة
	20. اعتماد نظام معلوماتي مندمج ومتكامل في قطاع التربية الوطنية
	21. تطوير الإدارة الإلكترونية والمساهمة في تبسيط بعض المساطر الخدمات المتعلقة بقطاع التربية الوطنية
	22. توفير تعليم عن بعد ناجع لفائدة المتمدرسين
	23. نشر المطبوعات الإحصائية لمنظومة التربية والتكوين
وزارة الصحة	24. الحكامة الدوائية
	25. الشفافية والمشاركة في تدبير الخدمات الصحية
	26. بناء نظام معلوماتي تواصلي صحي للوقاية والعلاج
وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والاسرة	27. النهوض بالمساواة بين الجنسين
	28. التحسيس والتوعية بأهمية مناهضة العنف ضد النساء
	29. جودة الخدمات في مجال حماية الطفولة
	30. تمكين المرأة
	31. تحديث الاستقبال بالمرافق العمومية وتحسين الولوج الرقمي لمراعاة الاحتياجات الخاصة للأشخاص في وضعية إعاقة

الإدارة المعنية	الالتزامات المقترحة
	32. تشجيع المشاركة المواطنة للأشخاص في وضعية إعاقة
	33. ضمان ولوجيات رقمية
وكالة التنمية الرقمية	34. تمكين المواطنين في وضعية هشة من الولوج إلى الخدمات الرقمية،
	35. تطوير المعطيات المفتوحة
وزارة الطاقة والمعادن والبيئة (قطاع البيئة)	36. تعبئة فعاليات المجتمع المدني ودعم قدراتهم من أجل تحسين مشاركتهم في تتبع وتنفيذ السياسة البيئية

ملاحظات عامة لممثلي المجتمع المدني بلجنة الإشراف حول مشاريع الالتزامات المقترحة:

- تقديم الشكر للسيدات والسادة ممثلي القطاعات الحكومية على تفاعلهم الإيجابي والفعال مع المقترحات التي تم تجميعها خلال مختلف اللقاءات التشاورية ومن خلال بوابة الحكومة المنفتحة،
- تثمين الجهود المبذولة من طرف قطاع إصلاح الإدارة المتعلقة بالتواصل والتنسيق بين الأطراف المعنية بالإعداد المشترك لخطة العمل الوطنية الثانية،
- الارتياح للعدد المهم من المقترحات التي تم أخدها بعين الاعتبار وإدراجها في إطار مشاريع الالتزامات المقترحة من طرف مختلف الإدارات،
- الترحيب بالتحاق كل من قطاعي الصحة والتعليم بهذا الورش لما لهما من أهمية،
- التنويه بأخذ قضايا الطفولة والاشخاص في وضعية اعاقة بعين الاعتبار في مسودة الخطة الجديدة،
- غياب اقتراح مشاريع التزامات تهم بعض المواضيع الهامة بالنسبة للمجتمع المدني لاسيما:
  - إصلاح المنظومة الضريبية والمحاسباتية الخاصة بالجمعيات،
  - إخراج المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي،
  - إصدار مرسوم تطبيقي خاص بهيات التشاور والحوار على المستوى الترابي،
  - الرفع من التمثيلية النسائية في مراكز القرار ومراكز المسؤولية،
  - وضع تدابير تتسم بالمرونة في مجال الحصول على المعلومة وتتيح الامكانية للمواطنات والموطنين الوصول اليها بسلاسة ويسر،
- ضرورة وضع مؤشرات دقيقة وواضحة لكل التزام.

النقاط المتفق عليها:

- اقتراح مشروع التزام إضافي متعلق بالرفع من تمثيلية النساء بمناصب المسؤولية،
- عقد اجتماعات تنسيقية مع ممثلي الإدارات المعنية بمشاريع الالتزامات، بحضور ممثلين عن المجتمع المدني بلجنة الإشراف، من أجل إعداد بطاقات مفصلة تتضمن برمجة ومؤشرات واضحة بشأن مختلف مشاريع الالتزامات،
- إعداد برنامج لتنظيم الاجتماعات التنسيقية خلال النصف الأول من شهر مارس 2021 وتقاسمه مع ممثلي المجتمع المدني بلجنة الإشراف،
- تخصيص الاجتماع المقبل للجنة الإشراف ل:
  - عرض مفصل حول منهجية إحداث منتدى المجتمع المدني،
  - تقييم خطة العمل الوطنية الاولى للحكومة المنفتحة،
  - تجديد ممثلي المجتمع المدني بلجنة الأشراف،
  - العلاقة مع وحدة الدعم التابعة لمبادرة الشراكة من أجل حكومة منفتحة.

المراحل المقبلة:

- تنظيم الاجتماعات التنسيقية مع رؤساء المشاريع المعنين (من فاتح إلى 15 مارس 2021)،
- إعداد مسودة خطة العمل الوطنية (من 16 إلى 22 مارس 2021)،
- تحضير الفضاء الرقمي الخاص بالتشاور العمومي وتحميل البيانات المتعلقة بمسودة خطة العمل (من 15 إلى 26 مارس 2021)،
- إعداد ونشر تقرير تركيبي حول مرحلة تحليل واستثمار المقترحات (من 22 مارس إلى 05 أبريل 2021)،
- إطلاق التشاور العمومي حول مسودة خطة العمل الوطنية الثانية وتلقي تعليقات وأولويات المشاركين (من 05 إلى 19 أبريل 2021)،
- تحليل واستثمار مخرجات التشاور العمومي وتحيين مسودة خطة العمل (أبريل 2021)،
- عرض مسودة خطة العمل على أنظار المجلس الحكومي (ماي 2021)،
- التوقيع على اتفاقية مع حاملي الالتزامات (ماي 2021).